



دور لجنة التدقيق في دعم وتعزيز حوكمة المؤسسات The Role Of Audit Committee in corporate Governance improvement

أ/ عناني عبدالله

جامعة 20 أوت 1955- سكيكدة (أستاذ بجامعة

سكيكدة، وطالب دكتوراه بجامعة المدية)

Drabouahmed85@gmail.com

Abstract :

The study aims at analyze and appear the role and importance of Audit Committees in the effectiveness of corporate Governance, if considered as an independent Committee related to the Board directors in supervision and Control. We have analyzed the role of Audit Committees in supporting corporate governance through its respective missions in the frame of corporate governance. On this basis, we address the corporate governance and Audit Committees, we have also focused on Audit Committees missions and the fact of Audit Committees in Algerian Business Atmosphere. The study concluded to the importance of audit committee in supporting corporate governance through different internal and external mechanisms of corporate governance, it contributes in helping board directors to perform their role both supervision and Control to execute their responsibilities towards affecting the internal Audit systems effectiveness, risks management and enhance the independence of internal and external Audit .

Key words: Corporate governance, audit committee, internal and external audit, internal control systems, risk management.

الملخص :

تهدف الدراسة إلى تحليل وإبراز دور وأهمية لجنة التدقيق في تفعيل وتعزيز حوكمة المؤسسات، باعتبارها لجنة مستقلة منبثقة عن مجلس الإدارة تساعد في القيام بدوره الإشرافي والرقابي. حيث تم تحليل دور اللجنة في دعم حوكمة المؤسسات من خلال المهام المنوطة بها في إطار حوكمة المؤسسات. وعلى هذا الأساس تم التطرق إلى حوكمة المؤسسات ولجنة التدقيق، كما تم التطرق إلى مهام لجنة التدقيق في إطار حوكمة المؤسسات، وواقع لجنة التدقيق في بيئة الأعمال الجزائرية. وقد خلصت الدراسة إلى أهمية لجنة التدقيق في تعزيز حوكمة المؤسسات من خلال دعم مختلف الآليات الداخلية والخارجية للحوكمة فهي تساهم في مساعدة مجلس الإدارة في القيام بدوره الإشرافي والرقابي لتنفيذ مسؤولياته اتجاه دعم فعالية نظم الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر وتعزيز استقلالية التدقيق الداخلي والخارجي.

الكلمات المفتاحية: حوكمة المؤسسات، لجنة التدقيق، التدقيق الداخلي والخارجي، نظم الرقابة الداخلية، إدارة المخاطر.

تصنيف JEL: M42

مقدمة

يحظى مفهوم حوكمة المؤسسات باهتمام مختلف الهيئات الرسمية والباحثين خاصة في ظل الانهيارات والفضائح المالية التي عرفتها مختلف اقتصاديات العالم وبروز أفكار مطلوبة بمزيد من الشفافية والافصاح وتحسين التقارير المالية والالتزام بالمبادئ الأخلاقية من خلال تعزيز آليات الاشراف والرقابة.

وعلى إثر الانهيارات المالية التي مست المؤسسات العملاقة أجريت عدة دراسات وبحوث خلصت إلى أن السبب الرئيسي يعود لغياب الممارسات والاجراءات في الادارة والتنظيم والرقابة والاشراف الفعال على المؤسسات بما يضمن تحقيق الأهداف الموضوعة، والالتزام بالأنظمة الداخلية والقوانين المنظمة لشؤون أعمال المؤسسات. ويعد مجلس الإدارة المسؤول عن توفير الآليات المناسبة. ولتحقيق ذلك ومساعدة مجلس الإدارة على الوفاء بمسؤولياته الإشرافية المتزايدة، فإن الاتجاه يتزايد للاعتماد على لجنة التدقيق¹.

وتعتبر لجنة التدقيق آلية رقابية داخلية لحوكمة المؤسسات منبثقة عن مجلس الإدارة تتكون من أعضاء غير تنفيذيين مستقلين تكمن مهامها في مساعدة مجلس الإدارة على تنفيذ المهام المنوطة به من خلال دعم مختلف الآليات الرقابية الداخلية والخارجية للحوكمة مما يساهم في دعم وتعزيز نظم الإدارة والرقابة بالمؤسسات في إطار القيم الأخلاقية للشفافية والنزاهة.

الاشكالية: إن قيام لجنة التدقيق بالمهام المنوطة بها في إطار دعم آليات الرقابة يساهم في إرساء الحوكمة بالمؤسسات الاقتصادية، وفي هذا الإطار يمكن طرح التساؤل الرئيسي التالي: كيف تساهم لجنة التدقيق في دعم وتعزيز حوكمة المؤسسات؟

الفرضيات: للإجابة على الاشكالية الرئيسة وتحقيق أهداف الدراسة سيتم اختبار الفرضيات التالية تساهم لجنة التدقيق في دعم وتعزيز استقلالية التدقيق الداخلي والخارجي؛ تساهم لجنة التدقيق في تحسين نظم الرقابة الداخلية وإجراءات إدارة المخاطر بالمؤسسة؛ تساهم لجنة التدقيق في تحسين جودة التقارير المالية وتعزيز الافصاح والشفافية؛ تلتزم المؤسسات الاقتصادية الجزائرية بإنشاء وتفعيل دور لجنة التدقيق في تعزيز حوكمة المؤسسات.

هدف الدراسة: يتمثل الهدف الرئيسي للدراسة في إبراز وتحليل دور لجنة التدقيق في دعم وتعزيز حوكمة المؤسسات خاصة في ظل الدور المنوط بها في دعم مختلف الآليات الرقابية في إطار حوكمة المؤسسات، كما تهدف الدراسة إلى إلقاء الضوء على مفهوم وخصائص لجنة التدقيق في إطار حوكمة المؤسسات، وتحليل واقع اللجنة في بيئة الأعمال الجزائرية.

منهج الدراسة: اعتمد الباحث على المنهج الوصفي والتحليلي لدراسة وتحليل العلاقة بين متغيرات الدراسة، ووصف واقع لجنة التدقيق في بيئة الأعمال الجزائرية، كما تم الاعتماد على المنهج الاستنباطي لفهم العلاقة بين دور لجنة التدقيق في تعزيز آليات الرقابة وأهمية ذلك في تعزيز الحوكمة.

محاور الدراسة: لتحليل جوانب الدراسة وتحقيق أهدافها تم تقسيما حسب المحاور التالية:

المحور الأول: حوكمة المؤسسات؛

المحور الثاني: مفهوم لجنة التدقيق؛

المحور الثالث: مهام لجنة التدقيق في إطار حوكمة المؤسسات؛

المحور الرابع: لجنة التدقيق ضمن القانون التجاري الجزائري وواقعها في بيئة الأعمال الجزائرية

المحور الخامس: النتائج والتوصيات.

المحور الأول: حوكمة المؤسسات

أولاً: مفهوم الحوكمة: لا يوجد تعريف أوحده متفق عليه بين كافة الاقتصاديين والقانونيين والمحللين نظراً لموسوعة هذا المفهوم فكل تعريف يعبر عن وجهة النظر التي يتبناها مقدمه، ولكن في مجمل ذلك يمكن إيجاز بعض التعاريف المتعلقة بحوكمة المؤسسات على سبيل الذكر فيما يلي:

- تعرف لجنة Cadbury حوكمة الشركات بأنها "النظام الذي يتم من خلاله إدارة المؤسسة ومراقبتها"²؛
- في حين يعرفها Williamson على أنها "النظام الذي يقيس مقدرة الشركة على تحقيق أهدافها، ضمن إطار أخلاقي محدد نابع من داخلها باعتبارها هيئة معنوية لها أنظمتها وهياكلها الإدارية، دون الاعتماد على سلطة أي فرد أو نفوذه الشخصي"³؛
- كما تعرفها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (2004) على أنها "تنطوي على مجموعة من العلاقات بين إدارة المؤسسة ومجلس إدارتها والمساهمين وأصحاب المصالح الآخرين، كما توفر الحوكمة الهيكل الذي يتم من خلاله وضع أهداف المؤسسة وتحديد وسائل تحقيقها ومراقبة الأداء"⁴.
- أما الاتحاد الدولي للمحاسبين فيعرف الحوكمة على أنها "مجموعة من المسؤوليات والممارسات التي يقوم بها مجلس الإدارة وإدارة التنفيذية (هيئة الحوكمة) بهدف توفير التوجيه الاستراتيجي؛ ضمان تحقيق الأهداف؛ التأكد من إدارة المخاطر بشكل صحيح والتحقق من استخدام موارد المنشأة بشكل مسؤول"⁵.

من خلال التعاريف السابقة يمكن القول أن حوكمة المؤسسات هي النظام أو الطريقة التي تستخدمها المؤسسة في عملية الاشراف والرقابة على عملياتها بما يضمن تحقيق أهدافها وحقوق المساهمين وأصحاب المصالح وتوزيع الحقوق والمسؤوليات على مختلف الأطراف في المؤسسة في إطار الوفاء بالمعايير اللازمة للمسؤولية والنزاهة والشفافية ضمن إطار أخلاقي.

ثانياً: أهمية الحوكمة: في ظل غياب الإفصاح والشفافية والثقة في التقارير المالية للمؤسسات، يصبح المستثمرون غير قادرين على اتخاذ القرارات الاستثمارية بشكل أفضل، وهذا يبرر الحاجة إلى ضرورة توافر إجراءات الإدارة الرشيدة التي تضمن- إلى حد معقول- وجود شفافية وإفصاح في التقارير المالية، وتساهم في تحسين أداء المؤسسات بشكل عام، الأمر الذي دفع بالمستثمرين للبحث

عن المؤسسات التي بها مثل هذه الإجراءات والقواعد السليمة لممارسة حوكمة المؤسسات بهدف حماية أصحاب المصالح في المؤسسة⁶.

حيث تكمن أهمية حوكمة المؤسسات في إرساء القيم الأخلاقية والعدل والمساءلة والمسؤولية والشفافية في المؤسسات، وتضمن نزاهة المعاملات، وبهذا تعزز سيادة القانون ضد الفساد؛ إذ تضع الحدود بين الحقوق الخاصة والمصالح العامة وتمنع إساءة استخدام السلطة⁷.

ثالثاً: مبادئ الحوكمة: أصدرت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية مجموعة من المبادئ الرئيسية لإرساء الحوكمة في المؤسسات والاقتصاديات، حيث تم صياغة خمسة مبادئ في سنة 1999، وتم تعديلها في سنة 2004 من خلال إضافة مبدأ جديد يتمثل في " وجود إطار فعال للحوكمة". إلا أنه من أجل مواكبة هذه المبادئ لمختلف التطورات في مختلف المجالات الاقتصادية تم إصدار مبادئ جديدة في سبتمبر 2015 خلال اجتماع العشرين (G20) لوزراء مالية مجموعة الـ 20 ومحافظي البنوك المركزية في 4-5 سبتمبر عام 2015 بأنقرة وتم إصدار خمسة (5) مبادئ على النحو التالي⁸:

1. ضمان وجود إطار فعال لحوكمت المؤسسات؛

2. المعاملة المتساوية لكل المساهمين وضمان حقوقهم؛

3. المؤسسات الاستثمارية وأسواق المال؛

4. الإفصاح والشفافية؛

5. مسؤوليات مجلس الإدارة.

المحور الثاني: لجنة التدقيق

أولاً: تعريف لجنة التدقيق: لقد اهتمت الهيئات الرسمية والباحثين بمفهوم لجنة التدقيق وقدمت مجموعة من التعاريف تشترك في مضمونها حول المهام التي أسندت لهذه اللجنة، حيث عرفت الهيئة الكندية للمحاسبين القانونيين (1992) لجنة التدقيق " بأنها لجنة مكونة من مدراء المؤسسة الذين تتركز مسؤولياتهم في مراجعة القوائم المالية السنوية قبل تسليمها إلى مجلس الإدارة، وتتلخص نشاطاتها في مراجعة ترشيح المدقق الخارجي، ونطاق ونتائج التدقيق، وكذلك الرقابة الداخلية للمؤسسة، وجميع المعلومات المالية المعدة للنشر"⁹.

* في حين عرف Chris Mallin لجنة التدقيق بأنها " لجنة مكونة من مديرين غير تنفيذيين مسؤولة عن تقييم أداء مجلس الإدارة، والتأكد من أن القرارات التنفيذية لم يتم اتخاذها بشكل فردي، وإجراء تقييم دوري لنظام الرقابة الداخلية، والمساهمة في تحديد المهام والمسؤوليات لكل من التدقيق الداخلي والخارجي"¹⁰.

* أما حماد طارق عبد العالي فقد عرف لجنة التدقيق بأنها " لجنة دائمة منبثقة من مجلس الإدارة، وتتكون من عدد لا يقل عن ثلاثة من الأعضاء غير التنفيذيين ذوي الكفاءة والخبرة، وتجتمع معظم لجان التدقيق كل ربع سنة، ويجب أن يكون لها خط اتصال مباشر مع المساهمين عن طريق تقرير

منفصل عن التقرير السنوي، وتسعى اللجنة لتقديم رؤية واضحة عن مدى تحقيق مبادئ حوكمة المؤسسات، والقيام بمهمة الرقابة والتدقيق والمساءلة¹¹.

* كما عرف Marrian (1988) لجنة التدقيق بأنها " لجنة مكونة من ثلاثة إلى خمسة مدراء غير مكلفين بالمسؤوليات التنفيذية للإدارة المالية. ومن أهم أعمالها تدقيق القوائم المالية، وكذلك التأكد من مدى فعالية نظام الرقابة الداخلية والمحاسبية للمؤسسة، ونتائج التدقيق من قبل المدقق الداخلي والخارجي، وإعطاء التوصيات بشأن ترشيح وتحديد أتعاب المدقق الخارجي"¹².

من خلال التعاريف السابقة يمكن تعريف لجنة التدقيق بأنها لجنة منبثقة عن مجلس الإدارة تتكون من مديرين مستقلين غير تنفيذيين ذوي كفاءة وخبرة مالية، لا يقل عددها في الغالب عن ثلاثة أعضاء تساعد مجلس الإدارة على تنفيذ مهامه الإشرافية والرقابية فهي بمثابة حلقة وصل بين مجلس الإدارة والمدققين يكمن مهامها بشكل عام في متابعة مهام ونتائج التدقيق الداخلي والخارجي ومراجعة القوائم المالية، والتأكد من مدى فعالية نظام الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر بالمؤسسة ومدى تحقيق مبادئ حوكمة المؤسسات ومتابعة مدى الالتزام بالقيم الأخلاقية وترتيبات الحوكمة، كما تعتبر أداة رقابة للمساهمين في مراقبة الادارة المسيرة للمؤسسة.

ثانيا: خصائص لجنة التدقيق: تتميز لجنة التدقيق بالخصائص التالية:

1-الاستقلالية: يعتبر معيار الاستقلالية عن الادارة التنفيذية من أهم المعايير التي تركز عليها أغلب اللوائح المنظمة لعمل لجنة التدقيق، ويمثل هذا المعيار أحد أهم شروط اختيار أعضاء لجنة التدقيق حيث أنه من الضروري أن يكون أعضاء لجنة التدقيق مستقلين ظاهريا وحقيقيا عن إدارة المؤسسة بحيث لا يظهر لمجلس إدارة المؤسسة وجود علاقة مباشرة أو غير مباشرة بين أعضاء اللجنة ومدراء المؤسسة التنفيذيين¹³.

وقد أشارت دراسة (Klein, 2002) إلى أن استقلالية لجان التدقيق تقلل من احتمالية تلاعب الادارة بالأرباح. كما بينت دراسة (Carcello et al, 2000) أن هناك علاقة ايجابية بين لجان التدقيق وأتعاب التدقيق، مما يدل على أن استقلالية لجنة التدقيق تؤدي إلى نوعية أفضل للتقرير المالي. بالإضافة إلى ذلك فقد وجدت دراسة (Ali et al, 2009) أن المؤسسات التي يوجد فيها لجان تدقيق مستقلة، يكون لديها حاكمية مؤسسية أفضل¹⁴.

وقد حددت التوصية الأولى في تقرير (BRC,1999) حول تلك الاستقلالية بوجوب تحقيق ما يلي¹⁵:

- أن لا يكون عضو لجنة التدقيق من موظفي المؤسسة أو إحدى المؤسسات التابعة لها؛
- أن لا يحصل العضو على أية مكافأة مالية من المؤسسة أو إحدى المؤسسات؛ التابعة لها بخلاف المكافآت التي يحصل عليها مقابل الخدمة في مجلس الإدارة؛
- أن لا يكون أحد أقاربه موظفا تنفيذيا داخل المؤسسة أو إحدى المؤسسات التابعة لها؛
- أن لا يكون العضو مديرا تنفيذيا في إحدى المؤسسات التي لها علاقات تجارية مع المؤسسة أو إحدى المؤسسات التابعة لها؛

- لا يجوز لمن يعمل مستشارا في مؤسسة ما أن يكون عضوا في لجنة تدقيقها.

2- المؤهلات وخبرة أعضاء لجنة التدقيق: إن تعقد الأدوات المالية الحالية، وتعقد هياكل رأس مال المؤسسات، وظهور صناعات جديدة، والتوجه نحو معايير المحاسبة الدولية ومعايير الإبلاغ المالية كلها معا توضح أهمية وجود أعضاء لجنة التدقيق مؤهلين تأهيلا علميا مناسباً، ويمتلكون الخبرة العملية الكافية. ويشير في هذا المجال (Dezoort et al, 2003) إلى أن خبرة أعضاء لجان التدقيق مهمة لمساعدتهم في التعامل مع المدققين الخارجيين، مضيفا أن أعضاء لجان التدقيق وخصوصا الحاصلين على الشهادات المهنية اللازمة يتفهمون مسؤوليات وواجبات المدقق أكثر من نظرائهم¹⁶. ويرى محمد عبدالله أنه على كل مجالس الإدارة في المؤسسات أن تحدد مجموعة من المؤهلات والكفاءات التي يجب توافرها في أعضاء اللجنة، كأن يتوافر لديهم الخبرة في الشؤون المحاسبية والمالية والتدقيق، والخبرة في الشؤون القانونية للمؤسسة، ويجب أن يكونوا على درجة عالية من تفهم أعمال المؤسسة أو المجال الذي تعمل فيه. حيث أن توافر الخبرة لأعضاء لجنة التدقيق ضروري لأن العديد من المشاكل المحاسبية والقانونية تعتمد على الحكم الشخصي لأعضائها¹⁷.

3- حجم لجنة التدقيق واجتماعها: يعتمد عدد أعضاء لجنة التدقيق على حجم مجلس الإدارة وحجم المؤسسة، من الضروري تحديد عدد أعضاء لجنة التدقيق، بحيث يكفي هذا العدد لتحقيق مزيجا من الخبرات والقدرات والتوازن بين حجم المهام ونوعيتها التي يقوم بها أعضاء اللجنة والتي تختلف من مؤسسة إلى أخرى، ويراعي عدم زيادة عدد أعضاء اللجنة بصورة قد تمنع من اتخاذ القرارات بصورة سريعة وفعالة، وعدم انخفاض عدد أعضاء اللجنة بصورة تحد من أداء اللجنة لأعمالها بكفاءة وفعالية، ويعد العدد الأمثل لأعضاء لجنة التدقيق يتراوح بين ثلاثة إلى خمسة أعضاء¹⁸. كما ينبغي أن تتضمن اللجنة على الأقل ثلاثة أعضاء كلهم مستقلين غير تنفيذيين¹⁹. كما يرى (Ismail et al, 2008) أن اجتماعات لجنة التدقيق تعتبر أداة مهمة للتحقق من أن أعضاء اللجان ينجزون المهام الموكلة إليهم اتجاه المؤسسة. ويرى (Bedard et al, 2004) أنه على لجان التدقيق أن تنفذ مهامها بكفاءة من خلال زيادة تكرار الاجتماعات وذلك من أجل الحفاظ على وظيفة الرقابة²⁰.

ثالثا: تقييم عمل لجنة التدقيق ومكافئة أعضائها²¹: ينصح بإجراء عملية تقييم رسمية لفعالية أداء اللجنة بصفة دورية، إلا أنه يمكن إجراء تقييمات إضافية حسب الحاجة خلال العام وهذه التقييمات كالتالي: تقييم فعالية أداء اللجنة وتقييم أعضاء ورئيس اللجنة.

كما يجب مكافأة أعضاء لجنة التدقيق بشكل مناسب في مقابل خدماتهم التي يقدمونها. وفي معظم المؤسسات المقيدة بالبورصة، تقع مسؤولية اقتراح مبلغ المكافأة على عاتق لجنة المكافآت التابعة لمجلس الإدارة ويتم العرض على الجمعية العامة لاعتمادها. ورغم أن المكافأة يجب أن تكون لتقدير التزام الأعضاء بتخصيص الوقت اللازم وقبولهم القيام بالمسؤوليات وذلك من أجل جذب الكفاءات من المسؤولين والأعضاء الأكفاء للقيام بهذه المهام، إلا أنه يجب ألا تكون المكافآت مبالغاً فيها تجنباً لحدوث أية نزاعات أو النظر لعضوية اللجنة كمصدر للدخل.

المحور الثالث: مهام لجنة التدقيق في إطار حوكمة المؤسسات

تعتبر لجنة التدقيق إحدى اللجان الفرعية المنبثقة عن مجلس الإدارة وهي من أهم اللجان التي تساعد مجلس الإدارة في القيام بمهامه الإشرافية والرقابية اتجاه الإفصاح المالي ونظام الرقابة الداخلية وأعمال التدقيق والتأكد من مدى توافق العمليات التي تقوم بها المؤسسة مع القوانين والتعليمات²²، حيث أن قيام لجنة التدقيق بمهامها لا يعني توسيع مجال مسؤوليات مجلس الإدارة أو زيادة الأعباء الملقاة على عاتقه، بل تنحصر مهامها في مساعدة مجلس الإدارة على أداء مهامه بكفاءة وفعالية وعلى الوفاء بمسؤولياته وتنفيذ مهامه الأساسية وخاصة في مجال النظم المحاسبية، وإعداد التقارير المالية، ودعم أنظمة الرقابة الداخلية، ودعم استقلالية المدققين الداخليين والخارجيين²³.

ولقد أجمعت الدراسات المقدمة من مختلف الهيئات والباحثين على أن مهام لجنة التدقيق في إطار تعزيز حوكمة المؤسسات تكمن من خلال علاقة اللجنة بآليات وقواعد الحوكمة في إطار المسؤوليات التي يضطلع بها مجلس الإدارة. حيث نقوم بدراسة العلاقة بين لجنة التدقيق ومختلف الآليات الداخلية والخارجية لحوكمة المؤسسات وفقا لمهام لجنة التدقيق في إطار حوكمة المؤسسات على النحو التالي:

أولاً- دور لجنة التدقيق في دعم التدقيق الداخلي²⁴: إن الاهتمام بالتدقيق الداخلي كوظيفة رقابية يمتد إلى الجوانب المالية والتشغيلية بالمؤسسة كلها، حيث أصبحت وظيفة التدقيق الداخلي أداة لخدمة المؤسسة ككل وليس فقط إدارتها، حيث تتضمن فعاليات التدقيق الداخلي كما جاء في المعيار الدولي للتدقيق رقم(610) النقاط التالية²⁵:

1. إعادة النظر بالنظام المحاسبي ونظام الرقابة الداخلية، حيث أن وضع نظام محاسبي ونظام رقابة داخلية ملائمين من مسؤوليات الإدارة وعادة ما يكلف التدقيق الداخلي بمسؤوليات خاصة من قبل الإدارة بغرض إعادة النظر بهذين النظامين ومراقبة تطبيقهما وتقديم المقترحات اللازمة لتطويرهما؛

2. اختبار المعلومات المالية والتشغيلية؛

3. فحص الجدوى الاقتصادية للعمليات وكفاءتها وفعاليتها، ومن ضمنها الضوابط غير المالية للمؤسسة؛

4. فحص الالتزام بالقوانين والأنظمة والمتطلبات الخارجية الأخرى، وكذلك الالتزام بالسياسات والأوامر الإدارية والمتطلبات الداخلية الأخرى.

ونظرا لأهمية التدقيق الداخلي في المؤسسة ينبغي على لجنة التدقيق الاهتمام بالتدقيق الداخلي، حيث توجد علاقة متبادلة بينهما، وكل منهما يؤثر ويتأثر بالآخر، لأن أنشطة لجنة التدقيق تؤثر في مهام التدقيق الداخلي من جهة في حين قسم التدقيق الداخلي يعتبر من أهم مصادر المعلومات التي تحصل عليها لجنة التدقيق والتي تساعد في تنفيذ مهامها بفعالية من جهة أخرى. كما تعتبر لجنة

التدقيق بالنسبة لإدارة التدقيق الداخلي حارسا لها من تدخل الإدارة في شؤونها؛ بما يؤدي إلى زيادة استقلالها عن طريق إمكانية التقرير المباشر لها عن الأخطاء التي تكتشفها في أثناء عملية التدقيق²⁶.

كما يمكن ايجاز مهام لجنة التدقيق اتجاه التدقيق الداخلي في النقاط التالية²⁷:

1. تقييم فعالية التدقيق الداخلي وجودته كجزء من الرقابة الداخلية وأنه يتم وفق معايير الأداء المهني؛

2. متابعة اللوائح والنظم المتعلقة بمهام التدقيق الداخلي والموافقة عليها؛

3. فحص استراتيجية أداء التدقيق الداخلي وخطته السنوية والموافقة عليها؛

4. تدعيم استقلالية التدقيق الداخلي وذلك من خلال:

- تعيين مدير التدقيق الداخلي وعزله، والتأكد من أن لديه الموارد الكافية لمباشرة عملياته؛

- حرية مدير التدقيق في الاتصال المباشر بلجنة التدقيق لمناقشة أية أمور مهمة.

- التأكد من عدم وجود أية قيود على المدققين الداخليين عند تنفيذ مهامهم؛

- المشاركة في تعيين فريق التدقيق وترقيتهم وتغييرهم.

5. فحص نتائج التدقيق الداخلي وخاصة تلك التي لها تأثير مهم في المنشأة مثل التصرفات غير

القانونية، ونقاط الضعف في الرقابة الداخلية والالتزام بالقوانين التي تطبق على المؤسسة²⁸؛

6. فحص المستوى المهني للمدققين الداخليين، ومدى كفاءتهم في تنفيذ مسؤولياتهم. ويمكن

الحصول على معلومات من المدققين الخارجيين بخصوص ذلك، إذ أنهم مطالبون بفحص

كفاءة المدققين الداخليين، والتعرف على مؤهلاتهم المهنية، وفحص ممارسات المؤسسة

المتعلقة بالتعيين والتدريب والإشراف على المدققين الداخليين²⁹.

7. تساهم لجنة التدقيق في إعداد برنامج التدقيق الداخلي بالتنسيق مع المدقق، ومتابعة مهام

المدقق الداخلي من خلال مختلف التقارير التي يرسلها المدقق للجنة فهو بمثابة أداة رقابة

لصالح مجلس الإدارة ممثلا بلجنة التدقيق على الإدارة المسيرة للمؤسسة.

ثانيا: أهمية لجنة التدقيق بالنسبة للمدقق الخارجي: تقوم لجنة التدقيق بترشيح المدقق الخارجي

والتوصية بتعيينه وتحديد أتعابه، ومتابعة أعماله واعتماد الخدمات المهنية الأخرى التي يقدمها

للمؤسسة. والحد من تأثير وضغوط الإدارة على المدقق الخارجي وتدعيم استقلاله والتأكد من

موضوعيته وكفاءته، ودراسة خطة التدقيق معه وإبداء الملاحظات عليها ودراسة ملاحظاته على

القوائم المالية ومتابعة ما تم في شأنها كم أن لجنة التدقيق تمثل حلقة الوصل بين المدقق الخارجي

ومجلس الإدارة³⁰.

كما بين تقرير سميث أن الجهة المسؤولة عن الاشراف على علاقات المؤسسة بالمدقق الخارجي هي

لجنة التدقيق، وتتلور مسؤولياتها عن ذلك في النقاط التالية³¹:

1. تقوم لجنة التدقيق بترشيح تعيين أو إعادة تعيين أو عزل المدقق الخارجي لمجلس الإدارة، ويقوم المجلس برفع التوصية للجمعية العامة للمساهمين للمصادقة على توصيات اللجنة؛
 2. تقوم لجنة التدقيق بتقييم مؤهلات وخبرات المدقق الخارجي، وتقوم بتقييم فاعلية التدقيق في نهاية كل دورة تدقيق، ومراجعة استقلالية المدقق الخارجي سنوياً؛
 3. استقصاء أسباب استقالة المدقق، وتبحث في أي إجراء يمكن اتخاذه حيال ذلك؛
 4. تصادق اللجنة على شروط تكليف المدقق وتحديد أتعابه، وملاءمة تلك الأتعاب مع أنشطة التدقيق المنفذة؛
 5. مراجعة نتائج أعمال التدقيق مع المدقق الخارجي، وتبحث معه القضايا التي تم حلها والقضايا المتعلقة؛
 6. مراجعة مستويات الأخطاء واستجابة الإدارة لملاحظات ومقترحات المدقق الخارجي، والحصول على تفسيرات من المدقق والإدارة في حالة عدم تسوية أخطاء معينة؛
 7. مراجعة رسالة التمثيل قبل توقيعها من الإدارة، وخطاب الإدارة المرسل من المدقق إلى مجلس الإدارة؛
 8. تقييم فاعلية أعمال التدقيق الخارجي في نهاية كل دورة تدقيق، والتأكد من قيام المدقق بتنفيذ خطة التدقيق الموضوعية، ومراجعة التقديرات المحاسبية الرئيسة مع المدقق ومدى قناعته بهذه التقديرات، ومعرفة ردوده على أسئلة لجنة التدقيق.
- ثالثاً: مهام لجنة التدقيق المتعلقة بالرقابة الداخلية: نظراً لأهمية الرقابة الداخلية في المؤسسات غالباً ما يقوم مجلس الإدارة بتفويض مسؤولية فحص الرقابة الداخلية وتقييمها إلى لجنة التدقيق. واستناداً إلى ذلك يعد من مهام لجنة التدقيق التأكيد من أن إدارة المؤسسة قد قامت بتصميم وتنفيذ نظام الرقابة الداخلية ذي كفاءة عالية، إذ يوجد اهتمام متزايد بضرورة قيام لجنة التدقيق بفحص الرقابة الداخلية المطبقة في المؤسسة، ويعد بعضهم أن ذلك من أهم مسؤوليات لجنة التدقيق. وهذا وقد أصدرت لجنة رعاية المنظمات (COSO) تقريراً في عام 1992 أكدت فيه أهمية الدور الذي يمكن أن تؤديه لجنة التدقيق في الوقاية من إعداد التقارير المالية الاحتيالية، إذ تعد أحد العوامل المهمة في بيئة الرقابة، ووفقاً للمعيار الثاني الصادر في عام 2004 عن مجلس الإشراف على أعمال مراجعي الحسابات للمؤسسات المقيدة بالبورصة في الولايات المتحدة الأمريكية (PCAOB) ينبغي موافقة لجنة التدقيق في المؤسسة محل التدقيق على أداء مدقق الحسابات لخدمة التصديق على تأكيدات الإدارة بشأن فعالية هيكل الرقابة الداخلية وذلك حتى لا تتأثر استقلاليته³².
- ويعتبر من أهم مسؤوليات لجنة التدقيق فحص نظام الرقابة الداخلية، وهو ما أوصت به لجنة تريداوي (Tredway Committee) نظراً لما توفره من تأكيد معقول بخصوص عدم وجود تحريفات بالقوائم المالية؛ وذلك من خلال دورها الإشرافي على إجراءات فحص نظام الرقابة الداخلية

وتقييمه³³، وتتمثل أهم النشاطات التي تقوم بها لجان التدقيق اتجاه الرقابة الداخلية في بعض المهام التالية³⁴:

1. تقييم ومناقشة مدى كفاية نظام الرقابة الداخلية مع كل من إدارة المؤسسة والمدقق الداخلي والخارجي، الذي من شأنه أن يؤثر في جودة التقارير المالية؛
2. دراسة ومناقشة خطط الإدارة للتعامل مع نقاط الضعف المهمة، وخططها المتعلقة باتخاذ الإجراءات التصحيحية؛
3. مناقشة مدى الالتزام بالقوانين والأنظمة مع كل من الإدارة والمدقق الداخلي والخارجي، وإن دعت الحاجة الاتصال بالمستشار القانوني للمؤسسة؛
4. دراسة ومراجعة التقارير الخاصة بتطوير إجراءات العمل والنظم المحاسبية والإجراءات المالية والإدارية وإجراءات التدقيق الداخلي واقتراح التعديلات الواجب إدخالها؛
5. العمل على دعم فعالية هيكل الرقابة الداخلية.

ويرى على شحاته أنه من الضروري أن تكون لجنة التدقيق على علم بسبعة (7) عناصر رئيسية لنظام الرقابة الداخلية الفعال وهي: الرقابة التنظيمية، خطط التطوير والتغير في نظم الرقابة الداخلية، الرقابة على التقرير وسلطات الاعتماد اللازمة للقيام بالعمليات المختلفة، نظم الرقابة المحاسبية، نظم حماية الأصول، الرقابة الإدارية، الرقابة على التوثيق.

ولكي تفي لجنة التدقيق بمسؤولياتها اتجاه الرقابة الداخلية فإنه من الضروري أن تقوم بدراسة ومراجعة التقارير الخاصة بتطوير نظم العمل، والنظم المحاسبية، والاجراءات المالية والإدارية، واقتراح التعديلات الواجب إدخالها على هذه الجوانب. فضلا عن ضرورة تلقي وفحص الرد على رسالة مراجع الحسابات بشأن أوجه الضعف الجوهرية في الرقابة الداخلية، ومناقشة خطط الإدارة وتقييمها للتعامل مع نقاط الضعف المهمة، وأن تتأكد من الالتزام بالقوانين والأنظمة المعمول بها في المؤسسة³⁵.

رابعا: مهام لجنة التدقيق المتعلقة بإدارة المخاطر: تساعد لجنة التدقيق مجلس الإدارة في إدارة المخاطر بالمؤسسة وتتولى هذه المهمة بالتنسيق مع التدقيق الداخلي، الذي أسندت إليه مهمة إدارة المخاطر المالية وغير المالية بالمؤسسة تحت وصاية لجنة التدقيق. حيث تقوم لجنة التدقيق بإعداد تقرير إلى مجلس توضح فيه مسؤولياتها عن تحديد وتقييم وإدارة المخاطر.

ومن بين مهام لجنة التدقيق اتجاه مسؤولياتها في إدارة المخاطر³⁶:

1. الإشراف على إدارة المخاطر؛
2. مساعدة الإدارة في تصميم استراتيجية إدارة المخاطر تبعا لأنواع المخاطر المختلفة؛
3. تقدير مخاطر الاحتيال في كل مستوى من مستويات الإدارة؛
4. المساهمة في فهم المخاطر لاستثمار الفرص وتخفيف حالة عدم التأكد؛

5. فهم العلاقة بين إدارة المخاطر ككل والتقارير المالية؛
6. تقييم كفاية الرقابة على المخاطر بما فيها المخاطر الخارجية؛
7. ضمان تحديد كافة المخاطر التي قد يواجهها النشاط وتقييمها والتحقق من وجود نظام مناسب لإدارتها³⁷.

خامسا: مهام لجنة التدقيق المتعلقة بالتقارير المالية والابلاغ والاشراف المالي

1-تحسين جودة التقارير والقوائم المالية: يمكن تحديد مفهوم جودة المعلومات المحاسبية (التقارير المالية) بأنه المقدار الذي تتمتع به هذه المعلومات من مصداقية وما تحققه من منفعة للمستخدمين وأن تخلو من التحريف والتضليل، وأن تعد في ضوء مجموعة من المعايير القانونية والرقابية والمهنية والفنية، بما يساعد على تحقيق الهدف من استخدامها³⁸. حيث تقوم لجنة التدقيق بدور حيوي في ضمان جودة التقارير المالية وتحقيق الثقة في المعلومات المحاسبية والحد من التلاعب والممارسات غير الشرعية نتيجة لما تقوم به من إشراف على عمليات التدقيق الداخلي والخارجي ومقاومة ضغوط وتدخلات الإدارة في عملية التدقيق؛ علاوة على ذلك أشارت بعض الدراسات إلى أنه مجرد إعلان بعض المؤسسات عن تشكيل لجنة التدقيق كان له أثر على حركة أسهمها بسوق الأوراق المالية، حيث توصلت دراسة Abbott التي تناولت دور لجان التدقيق في زيادة الثقة في المعلومات المنشورة بالقوائم المالية، إلى أن المؤسسات التي لديها لجان تدقيق قد انخفض بها معدل حدوث التصرفات المالية غير القانونية، بجانب زيادة درجة الثقة في معلومات القوائم المالية وخاصة المؤسسات المقيدة أسهمها في سوق الأوراق المالية³⁹. ويرى Lindsell أن لجان التدقيق يمكن أن تلعب دورا رئيسيا في تحقيق قدر أكبر من المساءلة من قبل المؤسسات وفي استعادة الثقة في التقارير المالية⁴⁰.

وخلصت دراسة Dorothy إلى أن هناك علاقة ارتباط قوية بين وجود لجنة التدقيق بالمؤسسات وبين مستوى الجودة والموثوقية في التقارير والقوائم المالية، حيث أنه من بين توصيات لجنة Blue Ribbon Committee المنبثقة عن بورصة الأوراق المالية الأمريكية (NYSE) تحسين جودة التقارير والقوائم المالية من خلال التنسيق الكامل بين المدقق الخارجي ولجنة التدقيق المالية⁴¹. وتعزيزا لدور لجنة التدقيق يرى مجدي محمد سامي أن تشكيل لجان التدقيق من أعضاء ذوي خبرة مالية يمكن أن يساهم في جودة التقارير والقوائم المالية⁴².

وأشارت العديد من الدراسات إلى أن مصداقية وعدالة البيانات المالية المنشورة للمؤسسات تتوقف على مدى وجود لجان تدقيق منبثقة عن مجالس إدارة هذه المؤسسات، وأن لجان التدقيق تزيد من فعالية عملية الاشراف على إعداد القوائم المالية والحد من الخلافات بين الإدارة والمدقق الخارجي⁴³.

كما تم تحديد العديد من المهام للجنة التدقيق اتجاه القوائم المالية ومن أبرزها⁴⁴:

1. دراسة التقارير الدورية قبل عرضها على مجلس الإدارة وتقديم التوصيات بشأنها مع التركيز على النظر إلى أي تغير في السياسات المحاسبية المعتمدة، أو أي تغير يطرأ على حسابات المؤسسة جراء عمليات التدقيق أو نتيجة لمقترحات مدقي الحسابات؛

2. متابعة القضايا جميعها التي أثارها مدققو الحسابات الداخليين والخارجيين لضمان معالجتها بشكل سليم؛

3. استعراض القوائم المالية السنوية قبل عرضها على مجلس الإدارة، والنظر إل مدى توفير المعلومات التي يحتاجها مستخدموها؛

4. فهم نوعية الإيرادات التي تظهر في قائمة الدخل وتقييمها.

2-عملية الإبلاغ والإشراف المالي: يجب على لجنة التدقيق مراجعة قضايا الإبلاغ المالي والأحكام الصادرة في البيانات المالية للمؤسسة والتقارير المرحلية، والإعلانات الأولية والبيانات الرسمية ذات الصلة⁴⁵. حيث تقوم اللجنة بمراجعة قضايا الإبلاغ المالي ابتداء من الإشراف على تحضير الإدارة للبيانات المالية والمرحلية، والتأكد من وضوح واكتمال الإفصاح عن هذه البيانات. ومراجعة التقديرات المحاسبية والتغير في السياسات المحاسبية المتبعة، والوقوف على وجهة نظر المدقق الخارجي في اتباع هذه السياسات، وعندما لا تقتنع اللجنة بأي من الأمور المختلف عنها تقوم بنقل وجهة نظرها إلى مجلس الإدارة⁴⁶. كما تقوم لجنة التدقيق بمراقبة الوضع المالي للمؤسسة والتحقق من سلامة ومصداقية القوائم المالية وتقييم مدى ملاءمة الأساليب المحاسبية المتبعة بالمؤسسة ومراقبة أية تصريحات رسمية تتعلق بالأداء المالي للمؤسسة⁴⁷.

سادسا: مهام لجنة التدقيق المتعلقة بالإفصاح والشفافية

1-الشفافية: إن إنشاء لجان التدقيق داخل المؤسسة يؤدي إلى زيادة الشفافية في المعلومات والتقارير المحاسبية التي تصدرها المؤسسات، مما يؤدي بدوره إلى زيادة ثقة المستثمرين والأطراف الخارجية في تلك التقارير⁴⁸. كما تقوم اللجنة بالحد من التقارير المالية الاحتياطية عن طريق تحديد العوامل التي تقود إلى تقارير مالية احتياطية وتعريفها⁴⁹.

2-الافصاح: تتجلى النشاطات التي تقوم بها لجنة التدقيق فيما يتعلق بالإفصاح عن التقارير المالية بالنواحي التالية⁵⁰:

1. التأكد من أنه تم الافصاح عن السياسات والمبادئ المحاسبية التي تم اتباعها في إعداد التقارير المالية؛

2. التأكد من أنه تم الافصاح عن التغيرات في السياسات المحاسبية؛

3. تقييم سياسات الافصاح المطبقة في ضوء أهداف التقارير المالية وغاياتها؛

4. التأكد من كفاية وملاءمة الافصاح لتحقيق مستوى مرض من المنفعة للتقارير المالية؛

5. تسوية قضايا الافصاح المهمة بناء على رأي مدقق الحسابات الخارجي.

سابعا: مهام لجنة التدقيق في مساعدة الإدارة العليا في تأدية مهامها: تساعد لجنة التدقيق الإدارة العليا للقيام بمهامها المنوط القيام بها بكفاءة وفعالية. حيث تعتبر لجنة التدقيق قناة اتصال بين الإدارة والمدققين، الأمر الذي يؤدي في النهاية إلى توفير أو زيادة فرص احتمال تنفيذ إدارة المؤسسة للاقتراحات الملائمة التي يقدمها المدقق وما يستتبعه ذلك من تحسين جودة الأداء المهني⁵¹.

ثامنا: الموافقة على الخدمات الاستشارية: تقوم لجنة التدقيق في حالة احتياج الادارة للخدمات الاستشارية الأخرى والمعدة من قبل مكاتب التدقيق الخارجية بمناقشة وتحديد أنعاب هذه الخدمات بما يخدم الهدف منها ولا يضر باستقلالية المدقق الخارجي⁵².

المحور الرابع: لجنة التدقيق ضمن القانون التجاري الجزائري وواقعها في بيئة الأعمال الجزائرية:
أولا: لجنة التدقيق ضمن القانون التجاري الجزائري: لم يشر القانون التجاري الجزائري صراحة إلى ضرورة إنشاء لجان تدقيق في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية المدرجة أو عدم المدرجة في بورصة الجزائر رغم صدور ميثاق الحكم الراشد في سنة 2009، بحيث يمكن تصنيف إنشاء لجان التدقيق بالمؤسسات الجزائرية ضمن الاصلاحات الاختيارية، وهو الأمر الذي لم يدعم إنشاء هذه اللجان كون أن المؤسسات الجزائرية حرصت على تنفيذ الاصلاحات الإلزامية التي أقرها القانون التجاري الجزائري في إطار إصلاحات المنظومة الاقتصادية.

ومن جهة أخرى فإن إنشاء لجان التدقيق في البنوك والمؤسسات المالية تم من خلال النظام 02-03 لسنة 2002 المتضمن الرقابة الداخلية للبنوك والمؤسسات المالية، حيث أنه في إطار تطبيق بنود اتفاقية بازل 02 تم اعتماد لجان التدقيق في البنوك الجزائرية والتي تدخل ضمن إصلاحات البنك المركزي⁵³.

ثانيا: واقع لجنة التدقيق في بيئة الأعمال الجزائرية: لقد أثبتت مختلف الدراسات في مجال الحوكمة والتدقيق أن معظم المؤسسات الاقتصادية الجزائرية لا تهتم بتكوين أو إنشاء لجان التدقيق. حيث أن الغالبية القصوى من المؤسسات الجزائرية في الوقت الراهن لا توجد بها لجان تدقيق ماعدا المؤسسات المصرفية الجزائرية والتي استندت في تكوينها للجان التدقيق إلى التعليمات 02-03 الصادرة في 2002.

ويرى عمر عبد الصمد أنه من خلال الواقع العملي واطلاعه على تقارير مجالس الإدارة للشركات المسجلة في بورصة الجزائر أن وجود لجان التدقيق في هذه المؤسسات يتمثل نشاطها الأساسي في مراقبة القوائم المالية والاشراف على عملية التدقيق الداخلي والخارجي والتنسيق بينهم. كما يرى أن تنظيم لجان التدقيق في الجزائر غير موجود بالشكل المطلوب ولا يزال في بدايته الأولى⁵⁴.

ويرى الباحث أن هناك عدة عوامل تبرر عدم اهتمام المؤسسات الاقتصادية بإنشاء لجان التدقيق من بينها:

1. إن مجالس الإدارة في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية لا تؤدي دورها الاشرافي والرقابي بفعالية في إطار حوكمة المؤسسات. حيث أن معظم المؤسسات الاقتصادية لا يوجد بها فصل ما بين رئيس مجلس الادارة والمدير العام (الادارة التنفيذية) وهذا الأمر يحد من استقلالية أعضاء لجنة التدقيق باعتبارها لجنة منبثقة عن مجلس الادارة؛
2. مختلف الاصلاحات التي تمت في المنظومة الاقتصادية الجزائرية هي إصلاحات إلزامية وليست اختيارية، حيث أن المؤسسات الاقتصادية تحرصت تنفيذ الاصلاحات التي ينص القانون على ضرورة تنفيذها فقط. والتي يكون غالبا الغرض منها تحصيل الضرائب؛

3. إن من المهام الرئيسية للجنة التدقيق في إطار حوكمة المؤسسات هو التنسيق ومتابعة وتقييم عمل المدقق الداخلي والإشراف على علاقة المؤسسة بالمدقق الخارجي. وبالتالي فإن عدم تأدية هذين الاليتين لدورهما الرقابي الداخلي (التدقيق الداخلي) والخارجي (التدقيق الخارجي) في إطار الحوكمة يبرر ضعف اهتمام المؤسسات الاقتصادية الجزائرية بلجان التدقيق. والسبب في ذلك أن التدقيق الداخلي حديث نسبيا في المؤسسات الاقتصادية ولا يحظى بالاستقلالية اللازمة لتأدية المهام المنوطة به، أما التدقيق الخارجي فهو تدقيق قانوني إلزامي (محافظة الحسابات)، حيث يغلب على مبرر وجوده الطابع القانوني أكثر من الطابع الرقابي؛

4. ضعف السوق المالي الجزائري (بورصة الجزائر) كآلية رقابية خارجية مما يبرر عدم اهتمامها بلجان التدقيق وإجبار المؤسسات الاقتصادية المدرجة بها على ذلك، رغم تضمين ذلك ضمن ميثاق الحكم الراشد الصادر سنة 2009. مقارنة بباقي الأسواق المالية العالمية التي تلزم المؤسسات المدرجة بها على إنشاء وتفعيل دور لجان التدقيق.

كما دعت مختلف الدراسات المقدمة من طرف الباحثين الجزائريين إلى ضرورة تشكيل لجان التدقيق. ومن بينها دراسة لصديقي مسعود حول المراجعة المالية في الجزائر أجاب 74.07 بالمائة من المستجوبين-محفلي الحسابات الجزائريين- بنعم من أجل إنشاء لجان التدقيق في حين امتنع 25.93 بالمائة عن الإجابة ولم ينفي أي مستجوب ضرورة إنشائها⁵⁵. في حين أجاب 85.24 بالمائة من المستجوبين- المساهمين بالمؤسسات (مستخدمو آراء المدققين)- بنعم حول إنشاء لجان للتدقيق بينما نفى 2.94 بالمائة ذلك وامتنع 11.76 بالمائة عن إبداء الرأي. وهذا يفسر أن الأطراف المستخدمة لرأي المدققين تحبذ إنشاء هذه اللجان⁵⁶. ومن جهتهم أكد أغلبية أفراد العينتين على اعتماد النموذج الفرنسي في تبني لجان التدقيق⁵⁷، حيث أكد 68.33 بالمائة من العينة الخاصة بمحفلي الحسابات على أن الشكل المناسب لتشكيل اللجنة هو شكل النموذج الفرنسي⁵⁸. كما يرى صديقي مسعود أن عدد أعضاء لجنة التدقيق يتراوح ما بين أربعة أو خمسة أعضاء وهو ما يتوافق وفحوى التجارب الدولية، كما قدم مجموعة من العناصر يتم على أساسها تحديد أعضاء اللجنة من بينها: طبيعة وحجم نشاط المؤسسة؛ رقم أعمال المؤسسة؛ التوزيع الجغرافي للمؤسسة⁵⁹.

المحور الخامس: النتائج والتوصيات

1- نتائج الدراسة: بعد تحليل محاور الدراسة تم التوصل إلى بعض النتائج التالية:

- لجنة التدقيق هي أهم اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة تتكون من أعضاء غير تنفيذيين مستقلين يكمن مهامها في مساعدة مجلس الإدارة على القيام بدوره الإشرافي والرقابي؛
- تحرص لجنة التدقيق على الحد من تدخل الإدارة في شؤون التدقيق الداخلي؛ بما يؤدي إلى زيادة استقلاله
- تقوم لجنة التدقيق بترشيح المدقق الخارجي والتوصية بتعيينه وتحديد أتعابه بالتنسيق مع لجنة الصفقات التابعة لمجلس الإدارة، ومتابعة أعمال المدقق الخارجي والحد من تأثير وضغوط

الإدارة عليه وتدعيم استقلاليته والتأكد من موضوعيته وكفاءته، كما تمثل لجنة التدقيق حلقة الوصل بين المدقق الخارجي ومجلس الإدارة؛

- تتأكد لجنة التدقيق من أن إدارة المؤسسة قد قامت بتصميم وتنفيذ نظام الرقابة الداخلية بكفاءة عالية، وذلك من خلال دورها الإشرافي على إجراءات فحص نظام الرقابة الداخلية وتقييمه، حيث تقوم بدراسة ومراجعة التقارير الخاصة بتطوير نظم العمل، والنظم المحاسبية، والإجراءات المالية والإدارية، واقتراح التعديلات الواجب إدخالها على هذه الجوانب، كما تقوم بالاطلاع وفحص الرد على رسالة مدقق الحسابات بشأن أوجه الضعف الجوهرية في الرقابة الداخلية، ومناقشة خطط الإدارة وتقييمها للتعامل مع نقاط الضعف المهمة؛
- تساعد لجنة التدقيق مجلس الإدارة في إدارة المخاطر بالمؤسسة وتتولى هذه المهمة بالتنسيق مع التدقيق الداخلي، حيث تحرص اللجنة على ضمان تحديد كافة المخاطر التي قد يواجهها النشاط وتقييمها والتحقق من وجود نظام مناسب لإدارتها، كما تقوم بإعداد تقرير إلى مجلس الإدارة توضح فيه مسؤولياتها عن تحديد وتقييم وإدارة المخاطر؛
- تقوم لجنة التدقيق بدور حيوي في ضمان جودة التقارير المالية وتحقيق الثقة في المعلومات المحاسبية والحد من التلاعب والممارسات غير الشرعية نتيجة لما تقوم به من إشراف على عمليات التدقيق الداخلي والخارجي ومقاومة ضغوط وتدخلات الإدارة في عملية التدقيق؛
- تساهم لجنة التدقيق في زيادة مستوى الجودة والموثوقية في التقارير والمعلومات المنشورة بالقوائم المالية؛
- تقوم اللجنة بمراجعة قضايا الإبلاغ المالي من خلال الإشراف على تحضير الإدارة للبيانات المالية، والتأكد من وضوح واكتمال الإفصاح عن هذه البيانات؛
- تقوم لجنة التدقيق بمراقبة الوضع المالي للمؤسسة والتحقق من سلامة ومصداقية القوائم المالية؛
- إن إنشاء لجان التدقيق يؤدي إلى زيادة الشفافية في المعلومات والتقارير المحاسبية التي تصدرها المؤسسات، مما يساهم في زيادة ثقة المستثمرين والأطراف الخارجية في تلك التقارير؛
- تساهم لجنة التدقيق في زيادة فرص احتمال تنفيذ إدارة المؤسسة للاقتراحات الملائمة التي يقدمها المدقق مما يساهم في تحسين جودة الأداء المالي؛
- تقوم لجنة التدقيق بمناقشة وتحديد أنعاب الخدمات الاستشارية المنجزة من قبل مكاتب التدقيق الخارجية في حالة احتياج الإدارة لهذه الخدمات؛
- لم يشر القانون التجاري الجزائري صراحة إلى ضرورة إنشاء لجان تدقيق في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية المدرجة أو عدم المدرجة في بورصة الجزائر رغم صدور ميثاق الحكم الراشد في سنة 2009، بحيث يمكن تصنيف إنشاء لجان التدقيق بالمؤسسات الجزائرية ضمن الإصلاحات الاختيارية؛

- لقد أثبتت مختلف الدراسات في مجال الحوكمة والتدقيق أن معظم المؤسسات الاقتصادية الجزائرية لا تهتم بتكوين أو إنشاء لجان التدقيق ماعدا المؤسسات المصرفية الجزائرية والتي استندت في تكوينها للجان التدقيق إلى التعليم 02-03 الصادرة في 2002.
- إن تفعيل دور لجان التدقيق في تعزيز حوكمة المؤسسات يركز على تعزيز ثقافة التدقيق والحوكمة لدى الفاعلين الاقتصاديين وأعضاء مجلس الإدارة.
- لجنة التدقيق هي أداة رقابية داخلية للمؤسسة في إطار حوكمة المؤسسات تساهم في تعزيز الحوكمة من خلال تعزيز استقلالية التدقيق الخارجي والتنسيق والاشراف على التدقيق الداخلي لتفعيل دوره في تقييم مدى فعالية نظام الرقابة الداخلية واضطلاحه بحسن إدارة المخاطر وتعزيز قيم ومبادئ الحوكمة بالمؤسسة، كما تساهم لجنة التدقيق في تحسين جودة القوائم المالية وتحقيق الافصاح والشفافية مما يعزز تطبيق مبادئ حوكمة المؤسسات في إطار القيم الأخلاقية وتعزيز المسؤولية والنزاهة.(وهذا ما يثبت صحة الفرضيات الثلاثة الأولى)؛
- إن تنظيم وتفعيل لجان التدقيق في المنظومة الاقتصادية الجزائرية غير موجود بالشكل المطلوب رغم سعي هذه المؤسسات والمنظومة الاقتصادية بشكل عام إلى تطبيق وتجسيد حوكمة المؤسسات. وهذا ما يفسر نفي الفرضية الرابعة، بحيث لا تلتزم المؤسسات الاقتصادية الجزائرية بإنشاء وتفعيل دور لجنة التدقيق في تعزيز حوكمة المؤسسات؛
- إن التشريعات المتعلقة بتحديد شروط وكيفيات ممارسة آليات الحوكمة لمهامها لم تتضمن نظرة استشرافية وفقا للتغيرات التنظيمية في البيئة الخارجية(المعايير الدولية) لبيئة الأعمال الجزائرية؛
- إن إنشاء وتفعيل دور لجنة التدقيق في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية يتوقف على مدى توفر الإطار المؤسسي المناسب في بيئة الأعمال الجزائرية؛
- ثانيا: التوصيات: من خلال النتائج المتوصل إليها، فإنه يمكن تقديم بعض التوصيات لكي تؤدي لجنة التدقيق دورها الفعال في تعزيز حوكمة المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، على النحو التالي:
- إنشاء لجان التدقيق في مختلف المؤسسات الاقتصادية الجزائرية والتأسيس بدورها الفعال في إرساء حوكمة المؤسسات؛
- إصدار مراسيم وقوانين تنص على ضرورة تعيين لجان التدقيق في المؤسسات الجزائرية العمومية والخاصة وتوضيح مهامها؛
- ضرورة تفعيل دور مجلس الإدارة في المؤسسات الاقتصادية عن طريق إنشاء لجان منبثقة عنه ومن أهمها لجنة التدقيق؛
- لا بد أن تتضمن القوانين المتعلقة بتحديد شروط وكيفيات ممارسة مجلس الإدارة لمهامها نظرة استشرافية وفقا للتغيرات التنظيمية في البيئة الخارجية(المعايير الدولية) لبيئة الأعمال الجزائرية؛

- أن تكون الاصلاحات الاقتصادية الجزائرية حقيقية نابعة من فناعة لتطوير آليات الإدارة والرقابة؛
- ضرورة تعزيز ثقافة التدقيق والحوكمة لدى مختلف الفاعلين الاقتصاديين وأعضاء مجلس الإدارة وحتى المدراء التنفيذيين؛
- تعزيز دور مجلس الإدارة في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية للقيام بدوره الاشرافي والرقابي بناءا على تركيبة المجلس لكي يكون غالبية أعضاء غير تنفيذيين حتى يتم تحقيق وتعزيز استقلاليته؛
- تفعيل دور التدقيق الداخلي والخارجي في تعزيز الرقابة على جودة وصحة وسلامة المركز المالي للمؤسسة.
- لكي تؤدي لجنة التدقيق دورها في دعم حوكمة المؤسسات لابد من فصل مهام المدير العام(المدير التنفيذي) عن رئيس مجلس الإدارة وعدم الجمع بين المهمتين في شخص واحد، وهو ما يتوافق وحوى التجارب الدولية.

الهوامش:

¹ حسين أحمد دحدوح، دور لجنة المراجعة في تحسين كفاية نظم الرقابة الداخلية وفعاليتها في الشركات(دراسة ميدانية)، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية- المجلد 24- العدد الأول-2008، ص250:

²Cadbury, Report of the committee on The financial Aspects of Corporate Governance, London, 01December 1992, p14.

³ محمد عطية مطر، أثر النظم المحاسبية والمعايير المهنية في تعزيز فاعلية وكفاءة نظم حوكمة الشركات المساهمة العامة الأردنية، مجلة دراسات والعلوم الإدارية، المجلد 36، العدد 2، 2009، ص463.

⁴Mohamed Tarek yousef , Corporate Governance-An Overview – Around the Globe, Grant Thornton – Egypt, p02. Sur le site: <http://www.eiod.org/uploads/Publications/Pdf/Corp.%20Governance-1.pdf>.

⁵ الاتحاد الدولي للمحاسبين، ترجمة الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، الارشادات الدولية للممارسة الجيدة تقويم وتحسين الحوكمة في المنشآت، شركة عسير، المملكة العربية السعودية، 2009، نشرية خاصة، ص10.

⁶ عيسى عبدالله عيسى، إمكانية حوكمة الشركات لتحسين الأداء في الشركات الصناعية الليبية-دراسة ميدانية-تحليلية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية-المجلد 25-العدد الثاني-2009، ص01.

⁷ مركز المشروعات الدولية، نصائح إرشادية لتحقيق الإصلاح، نشرية خاصة، أغسطس 2008، ص03.

⁸ Organization for Economic Co-operation and Development, Principles of Corporate Governance, September 2015, p07;

⁹ عوض بن سلامة الرحيلي، لجان المراجعة كأحد دعائم حوكمة الشركات، مجلة جامعة الملك عبد العزيز: الاقتصاد والإدارة، 2008، ص193.

- ¹⁰ رشا حمادة، دور لجان المراجعة في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية (دراسة ميدانية)، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 26، العدد الثاني، 2010، ص 101.
- ¹¹ إياد سعيد محمود الصوص، مدى فاعلية دور لجان المراجعة في دعم آليات التدقيق الداخلي والخارج (دراسة تطبيقية على البنوك العاملة في فلسطين)، ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة، 2012، ص 31.
- ¹² عوض بن سلامة الرحيلي، لجان المراجعة كأحد دعائم حوكمة الشركات، مرجع سابق، ص 193.
- ¹³ إياد سعيد محمود الصوص، مرجع سابق، ص 38.
- ¹⁴ محمد فوزي أبو الهيجاء، أحمد فيصل خالد الحايك، خصائص لجان التدقيق وأثرها على فترة إصدار تقرير المدقق: دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة العامة الأردنية، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية، المجلد العشرون، العدد الثاني، جامعة جرش-الأردن، 2012، ص 446، 447.
- ¹⁵ إياد سعيد محمود الصوص، مرجع سابق، ص 38، 39.
- ¹⁶ محمد فوزي أبو الهيجاء، أحمد فيصل خالد الحايك، مرجع سابق، ص 447.
- ¹⁷ محمد عبد الله المومني، تقييم مدى التزام الشركات الأردنية المساهمة بضوابط تشكيل لجان التدقيق وآليات عملها لتعزيز حوكمة الشركات: دراسة ميدانية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، سوريا، المجلد 26، العدد الأول، 2010، ص 251.
- ¹⁸ نفس المرجع، نفس الصفحة.
- ¹⁹ Sir Robert Smith, Audit Committees Combined Code Guidance, Submitted to the Financial Reporting Council in December 2002 and published in January 2003, p06.
- ²⁰ محمد فوزي أبو الهيجاء، أحمد فيصل خالد الحايك، مرجع سابق، ص 447.
- ²¹ مركز المديرين المصري، دليل عمل لجان المراجعة، وزارة الاستثمار- مصر، 2001، ص 11.
- ²² نفس المرجع السابق، ص 254.
- ²³ حسين أحمد دحدوح، مرجع سابق، ص 263.
- ²⁴ نفس المرجع السابق، ص 268-269؛
- ²⁵ نفس المرجع السابق، ص 269
- ²⁶ نفس المرجع السابق، ص 269، 270.
- ²⁷ إياد سعيد محمود الصوص، مرجع سابق، ص 55.
- ²⁸ حسين أحمد دحدوح، مرجع سابق، ص 270
- ²⁹ نفس المرجع السابق، ص 270
- ³⁰ عيد بن حامد الشمري، دور لجان المراجعة في تفعيل حوكمة الشركات المساهمة بالملكة العربية السعودية، بحث مقدم إلى الندوة الثانية عشر لسبل تطوير المحاسبة في المملكة العربية السعودية، جامعة الملك سعود، 2010، ص 12.
- ³¹ عادل خليل علي قطيشات، مدى توفر الشروط اللازمة لتحسين فاعلية لجان التدقيق المشكلة في الشركات المساهمة العامة الأردنية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، الأردن، 2010، ص 46، 47.
- ³² حسين أحمد دحدوح، مرجع سابق، ص 267، 268.
- ³³ رشا حمادة، مرجع سابق، ص 106.

- ³⁴ نفس المرجع، ص. ص 106، 107.
- ³⁵ حسين أحمد دحدوح، مرجع سابق، ص ص 267، 268.
- ³⁶ رشا حمادة، مرجع سابق، ص 107
- ³⁷ مركز المديرين المصري، مرجع سابق، ص 07.
- ³⁸ سامح محمد رضا رياض أحمد، دور لجان كأحد دعائم الحوكمة في تحسين جودة التقارير المالية-دراسة تطبيقية على شركات الأدوية المصرية، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، المجلد 07، العدد الأول، 2011، ص 52.
- ³⁹ نفس المرجع السابق، ص، ص 52، 53.
- ⁴⁰ Stuar Turley and Mahbub Zaman, The Corporate Governance Effects of audit Committees, Journal of Management and Governance, Kluwer Academic Publishers. Netherlands, 2004, p327.
- ⁴¹ مجدي محمد سامي، دور لجان المراجعة في حوكمة الشركات وأثرها على جودة القوائم المالية المنشورة في بيئة الأعمال المصرية، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية-جامعة الاسكندرية، المجلد السادس والأربعون، العدد الثاني، 2009، ص 28.
- ⁴² نفس المرجع، ص 28.
- ⁴³ سامح محمد رضا رياض أحمد، مرجع سابق، ص 53.
- ⁴⁴ محمد عبد الله المومني ، مرجع سابق، ص، ص 257، 258.
- ⁴⁵ Sir Robert Smith, Audit Committees Combined Code Guidance, Submitted to the Financial Reporting Council in December 2002 and published in January 2003, p10.
- ⁴⁶ نبیه توفیق المرعي، دور لجنة التدقيق في تحسين وظيفة التدقيق الداخلي في شركات التأمين الأردنية-دراسة حالة، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة جدار-الأردن، 2009، ص 73.
- ⁴⁷ مركز المديرين المصري، مرجع سابق، ص 07.
- ⁴⁸ إياد سعيد محمود الصوص، مرجع سابق، ص 34.
- ⁴⁹ رشا حمادة، مرجع سابق، ص 105.
- ⁵⁰ نفس المرجع السابق، ص 105.
- ⁵¹ مجدي محمد سامي، مرجع سابق، ص 19.
- ⁵² صديقي مسعود، نحو إطار متكامل للمراجعة المالية في الجزائر على ضوء التجارب الدولية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر، 2004، ص 169.
- ⁵³ عمر عبد الصمد، نحو إطار متكامل لحوكمة المؤسسات في الجزائر على ضوء التجارب الدولية -دراسة نظرية تطبيقية-، دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر 03، 2013، ص 209.
- ⁵⁴ نفس المرجع السابق، نفس الصفحة.
- ⁵⁵ صديقي مسعود، مرجع سابق، ص 275.
- ⁵⁶ نفس المرجع، ص 281.
- ⁵⁷ نفس المرجع، ص 297.
- ⁵⁸ نفس المرجع، ص 275.
- ⁵⁹ نفس المرجع، ص ص 296، 297.